جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

التنمية المحلية من منظور برنامج كابدال وفرص تعميمه

Local development from the perspective of the Capdel program and the opportunities for its dissemination

حريش كنزة [1]
ke.herriche@univ-setif2.dz

شوادرة رضا[2]
r.chouadra@unive-setife2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/29 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 29/01/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مفهوم التنمية المحلية نظريا، تمهيدًا للحديث عن الجماعات المحلية في الجزائر، وكيفية عملها والقوانين التي تحدد دورها في عملية التنمية باعتبارها الفاعل الرسمي الرئيسي في جميع الأقاليم المحلية، لننتقل بعدها للتعرف على مختلف البرامج المعتمدة من قبل الحكومات المتتالية في سعيها دعم التنمية. ولتعميق فهمنا للموضوع سلطنا الضوء على برنامج كابدال الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين والذي طبق على عشر بلديات نموذجية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرعاية أممية، باعتباره من أهم البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر للاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة، في حين قدمنا تقييما لنتائجه وطرحنا فكرة تعميم العمل بمبادئه على باقي بلديات الوطن.

كلمات مفتاحية: التنمية، الجماعات، المحلية، كابدال.

Abstract:

This study aims to explore the concept of local development from a theoretical perspective, as a prelude to talking about local communities in Algeria, how they operate and the laws that define their role in the development process, as the most important official actor in all local regions and the various programs adopted by the successive governments. To comment on our understanding of the topic, we shed light on the capdel program, which aims to strengthen the capacities of local actors, which was applied to model.

Keywords local; development; communities; capdel**.**

(1) مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر).

(2) جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر).

مقدّمة:

تركزت جهود الدول بعد الحرب العالمية الثانية على محاولة إيجاد علاج لمشكلة التخلف حيث انصب الاهتمام و التفكير في احداث توازن في العملية التنموية داخل الدول و بين الدول واصبح من الضروري تفعيل العمل المشترك لمحاربة الفقر واعادة اعمار الدول المتضررة جراء ما خلفه الاستعمار والحروب في الكثير من الدول ،كما ان زيادة الوعي العام للسكان نتيجة ظهور وسائل الاعلام و الاتصال الجماهيري و مطالبتهم بالعدالة الاجتماعية المنتشرة آنذاك حتمت على الدول الاهتمام بترقية الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمعاتها للحفاظ على استمراريتها و امنها.

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات ظهر مفهوم التنمية المحلية على أنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأولوية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الفواعل المحلية والاستغلال الأمثل للموارد المحلية وذلك في سبيل رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية التي تؤثر بشكل ايجابي على التنمية الوطنية ونمو الاقتصادي للوطن.

لكن تعثر حكومات العالم الثالث ومنها الجزائر في تحقيق تنمية محلية حقيقية بالشكل التقليدي أجبرها على خلق شراكات للاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأكثر تقدما وكفاءة في مجال التنمية على مستوى الجماعات المحلية، ويعد برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحلين في التنمية المحلية أهم البرامج التي عملت الحكومة الجزائرية من خلال مبادئه على تحقيق التنمية المحلية بمعية أوروبية واممية.

الإشكالية المطروحة:

الى أي مدى ساهم برنامج كابدال في تحقيق التنمية المحلية في البلديات النموذجية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

– استفادة البلديات النموذجية من برنامج كابدال عزز قدرات فاعليها المحلين في رسم وتنفيذ المشاريع التنموية

– إمكانية تعميم برنامج كابدال على باقي بلديات الجزائر مرتبط بالنتائج الفعلية التي حققها وبمدى استجابته للرهانات المحلية والدولية المتجددة

منهج الدراسة: فرضت طبيعة الدراسة ضرورة اتباع المنهج الوصفي، كما ان الدراسة تقدم وصفا لواقع التنمية المحلية ومستوى قدرات الفاعلين المحليين المستفيدين من البرنامج، إضافة الى ذلك فان المنهج الوصفي يساعد على فهم الآليات التي من خلالها يساهم البرنامج في دعم التنمية المحلية في البلديات النموذجية.

الدراسات السابقة: تحدثت العديد من الدراسات في هذا موضوعي التنمية المحلية وبرنامج كابدال كل حسب منظوره ومقاربته وبما يخدم موضوعه من بين هذه الدراسات نذكر:

– علواني عماربعنوان التنمية المحلية: الاهداف و السياسات ،مقاربة نظرية المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية حيث اعطى المقال نظرة شاملة لمسار التنمية المحلية في الجزائرمنذ الاستلال موضح برامج التنمية و مخططات الحكومات المتعاقبة لدعم التنمية في الجزائر و أسباب كل منها

–مقالة حمر عين ربيع،عبدالعالي عبد القادربعنوان برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر

في مجلة افاق علمية و تناول هذا المقال أهمية برنامج كابدال و أسباب اللجوء اليه إضافة الى اهم النتائج الرجوة منه .

والمختلف في هذه الدراسة انها حاولت استخدام أكبر قدر ممكن من المعطيات في محاولة لفهم التنمية المحلية منذ الاستقلال الى يومنا هذا عن طريق عرض مختلف المخططات الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في سياساتها الداخلية وكذا التطرق الى اهم برنامج بالتعاون دولي مع اهم الفواعل الدولية الا وهما الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة وكذا تقديم نتائج البرنامج بعد انتهائه وطرح فكرة تعميم مبادئه على باقي بلديات الوطن

اهداف الدراسة: يمكن تلخيص اهداف الدراسة فيما يلي: التعرف على الجانب النظري للتنمية وربطه بالجماعات المحلية في الجزائر باعتبارها المنفذ للمختلف البرامج التنموية و ذلك بعرض مختلف نشاطاتها و الفواعل المتدخلة في العملية التنموية، كما تهدف الى التركيز على برنامج كابدال لدعم قدرت الفاعلين المحلين و معرفة مدى نجاحه و كيف يمكن الاستفادة منه في البلديات النموذجية و كذا ما يجيب ان تستخلصه من هذه التجربة من فوائد و محاولة طرح فكرة إمكانية تعميمه على بلديات الوطن او تعديل ما يجب تعديله ليتماشى مع خصوصية الأقاليم المحلية الجزائرية .

محاور الدراسة:

2- تحديات التنمية المحلية في الجزائر

1.2 التأصيل المعرفي للتنمية المحلية

2.2مسار الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر

3- تصور التنمية المحلية من منظور برنامج كابدال

1.3 استراتيجية كابدال لدعم التنمية المحلية في البلديات النموذجية

2.3 واقع التنمية المحلية في البلديات النموذجية

3.3 مقومات تعميم برنامج كابدال

تحديات التنمية المحلية في الجزائر

التأصيل المعرفي للتنمية المحلية:

لتحديد مفهوم التنمية المحلية يجب عرض مجموعة من التعاريف لمصطلح التنمية المحلية وذكر أسباب ودوافع اهتمام الدول بالتنمية المحلية وأثرها على المستوى المعيشي للناس، إضافة الى الحديث عن اهم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ استقلالها

أولا: تعريف التنمية المحلية:

اختلفت التعاريف التي تطرقت لمصطلح التنمية المحلية حسب الحقبة الزمنية وحسب منظور المعرفين لها. فقد اعتبر تعريف كامبردج من أوائل تعريفات تنمية المجتمع المحلي وهو الذي تبنته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مؤتمر "كامبردج" للإدارة الأفريقية عام 1948: حيث عرفت تنمية المجتمع المحلي بأنها : حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب

المجتمع المحلي، ويمكن استخدام أساليب فنية لاستشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس للحركة، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية (علواني عمار، 2019، صفحة 66)

يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين واستغلال طاقاته وموارده لصالح سكان تلك المنطقة بالاشتراك مع مواطنيها تحت اشراف الحكومات المركزية والادارات المحلية، وتمس التنمية المحلية مختلف جوانب الحياة بشكل شامل ومتوازن بالتنسيق مع مختلف الهيئات. (خيضر، 2011، صفحة 20)

فهي بذلك تعني تغير الوضع المحلي للأفضل وفق سلسلة متداخلة من الأنشطة في فترة زمنية معينة يشترك فيها المواطن والحكومة.

قد عرفت على انها مسار لإثراء الاعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال حشد وربط موارده وثرواته، ومنه يصبح المنتوج من جهد سكان الإقليم، فالتنمية المحلية تعتمد بشكل أساسي على اشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية اقليمهم المحلي وبالتالي هي مفهوم حديث يعني طريقة عمل اقتصادية واجتماعية في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد وفق مناهج علمية للإحداث تغيير حضاري على البيئة المحلية (طيبة، 2016، صفحة 82)

وتعتبر التنمية المحلية ظاهرة مجتمعية مستمرة متجددة ومتطورة ملازمة لكل المجتمعات، لهذا على المجتمعات توفير الوسائل والموارد المادية والبشرية والقانونية مع السماح للمواطنين بالمشاركة في تحقيقها

وقد عرفتها الأمم المتحدة على انها: العمليات التي يمكن ان تنسق جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من اجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي. (فتحي، 2020-2021)

ثانيا: دواعي التنمية المحلية

ان التوجه نحو اللامركزية الإدارية يضمن تطور كافة المناطق بشكل متقارب نسبيا يسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وفعالية إضافة الى تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية واسهام المواطن في الجهود التنموية والاستفادة من الثروات المحلية من طرف السكان المحلين واستثمار الامكانات البشرية والمادية محليا وتوزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف الأقاليم المحلية (علواني عمار، 2019، صفحة 79)

كما ان تعثر مسار التعاون بين المحليات من جهة وبين المحليات والجهات المركزية من جهة أخرى اثر بالسلب على فاعلية اليات الحوكمة والمشاركة الشعبية في رسم وتطبيق ورقابة السياسات المحلية، كذا ان الاستغلال غير الكفء للموارد المحلية

سبب حصر عمل الحكومات المركزية على الاستثمارات القطاعية الضخمة واهمالها للشؤون المحلية، وعدم استفادة المواطنين من الخدمات المقدمة من المركز فرض على الحكومات ضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية

تزايد مطالبة المجتمع المدني لإشراكه في مختلف مراحل عمليات التنمية وتطور مفاهيم الديمقراطية التشاركية و مبادئ الحكم المحلي شكل ضغطا على الحكومات و الأنظمة السياسية اوجب الاستجابة لهذا المطلب حفاظا على امن الدول و استقرارها . (بولغب، 2018)

ثالثا: برامج التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية أساسا إلى تلبية رغبات المجتمع المحلي وتحقيق مستويات راقية من الرفاهية للمواطنين على جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما يعتمد تحقيق أهداف التنمية أساسا على وضع برامج تنموية محلية طموحة ترتكز

على التخطيط الاستراتيجي وترسيخ خيار المشاركة الشعبية والديمقراطية المحلية ودعم الاستثمارات المحلية ،وقد مرت الجزائر في مسارها نحو التنمية بمرحلتين أساسيتين وهما:

مرحلة التخطيط 1967 -1989: بدأت الجزائر عملية تخطيط وتنظيم اقتصادها الوطني بعد الاستقلال سنة 1967، وذلك باعتمادها على مجموعة من المخططات بمدى زمني متدرج وبحجم استثماري متزايد ،وفيما يلي سنوضح هذه المخططات:

المخطط الثلاثي 1967-1969: وهو أول خطوة لتحديد نموذج التصنيع في الجزائر وقد تميز بعدم توازن الخطة الاقتصادية وعدم التنسيق والتكامل بين الفروع والأنشطة الاقتصادية.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973: حقق هذا المخطط نمو سنوي وحجم استثمارات اعلى من سابقه، كما اهتم أيضا بالتنمية الاجتماعية وكذا توسيع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ومحاولة توفير منتجات استراتيجية وتدعيم القطاع الزراعي.

المخطط الخماسي الأول 1980-1987: خضع هذا المخطط الى التوجيهات السياسية المنبثقة عن مقررات المؤتمر الرابع للحزب الحاكم المنعقد في 1979 ،وقد اهتم بمجالات أوسع مثل الفلاحة والري والبناء والتعمير التكوين المهني وقد أوصى بإصلاحات نوعية على مستوى التسيير والتنظيم الإداري.

المخطط الخماسي الثاني 1987-1989: جاء هذا المخطط للاهتمام بالحاجات الاجتماعية الملازمة للنمو الديموغرافي المتزايد مقابل انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية مما أدى الى عجز واضح في تمويل المشاريع التنموية ومنه عدم الوفاء بالمطالب الاجتماعية لينتهي ذلك بأزمة اجتماعية ثم امنية في الخامس من أكتوبر 1988.

مرحلة اقتصاد السوق: نظرا للأوضاع الأمنية والاجتماعية الداخلية للجزائر والاتجاه الدولي لأغلب الدول الاشتراكية نحو اقتصاد السوق باشرت الجزائر بعض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والسياسية عن طريق دستور1989، لم يتم تحقيق اهداف هذه الإصلاحات لكن بعد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني نسبيا سنة 1998بدأت في تطبيق برامج تنموية بلغ حجمها 883.24 مليار دج وجاءت كما يلي:

2001-2004: عمل برنامج الإنعاش الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال برامج التجهيز الذي يحتوي على مخططين: المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية، يهدف هذا البرنامج لإنجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للسكان، ومحاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية إضافة لدعم التوازن الجهوي وتطوير الريف .حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج وجهت بشكل عام لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية خاصة في مجالات الري، النقل والهياكل القاعدية

2005-2009 ثم 2010-2014 ثم 2015-2019 البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي: صاحب هذه البرامج ارتفاع مداخيل البترول للخزينة العمومية سعت هذه البرامج بصفة متتالية الى تطوير التنمية المحلية وتحديث أهدافها بغية تحسين المستوى المعيشي وتطوير البنى التحتية للبلاد مع الاهتمام بالارتقاء بالخدمات العمومية لمواكبة استعمال التكنولوجيات الحديثة (بولغب، 2018، صفحة 157)

كما ظهر نوع جديد من الإعانات التي تقدمها الدولة للمجالس البلدية عن طريق مجموعة من الصناديق التي أنشأت بموجب أحكام قانونية مالية تملك حسابات خاصة مفتوحة لدى الخزينة العمومية بهدف التكفل بالمشاريع التنموية في البلديات وتغطية عجزها المالي، وتشمل أهم الصناديق الخاصة ما يلي:

1- الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

يتميز الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالطابع إداري، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية هذا ما نص عليه الرسوم 86/266 المؤرخ في 04/11/1986. حيث يقدم هذا الصندوق التغطية المالية للعجز الناجم عن قصور حصيلة الضرائب المتوقعة للبلدية، لتغطية تكاليف قسم التسيير.

2-صندوق التضامن والضمان البلدي: يتكفل هذا الصندوق بتكاليف قسم التجهيز والاستثمار ومنح الإعانات الاستثنائية ومخصصات الخدمات العمومية الإجبارية لدعم برامج التنمية المحلية للبلديات.

3-الصندوق الاجتماعي للتنمية: يسعى هذا الصندوق الى تشجع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى للشباب عن طريق توفير مناصب الشغل والشبكة الاجتماعية وتقديم قروض صغرى كتمويل النشاطات الصغيرة .وتتكفل وكالة التنمية الاجتماعية تنفيذ عمليات الصندوق وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **232/96**المؤرخ في 29 جوان 1996. اما ما يتعلق بإعداد مشاريعها، فتقترح البلديات عددا من المشاريع التي تتجاوزمبلغها4000.000.0 دج فقط. (انزارن، صفحة 369)

4-الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية :يتولى الصندوق المهام خاصة بدعم النشاطات وبرامج التنمية الفلاحية المختلفة في المناطق الريفية التي تعاني من عجز في مصادر التمويل المحلي (يحي، 2022، صفحة 68،70) .

5-صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى: يختص هذا الصندوق بإدارة الكوارث الطبيعية والتهديدات التكنولوجية الكبرى، التي يمكن ان تتعرض لها البلدية للحفاظ على الأمن المدني الذي له تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات.

6-الصندوق الخاص بتنمية الجنوب: يتكفل هذا الصندوق بشكل خاص بتدعيم مشاريع التنمية المحلية الخاصة ببلديات الجنوب والتي تعاني من العزلة ونقص الموارد المحلية أو انعدامها في بعض الأحيان.

7-برنامج التنمية الاقتصادية للهضاب العليا: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2004 في مادته67 والذي يهدف إلى تنمية الولايات الواقعة في الهضاب العليا وبعض البلديات من ولايات مجاورة، وقدر الغلاف المالي الإجمالي لفترة المخطط 2005-2009 ب 692 مليار دينار، يمس تمويله مختلف الهياكل القاعدية وترقية النشاطات، مهمته التمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا. (باية، 2021، صفحة 2362)

2.2 مسار الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر

باعتبار الجماعات المحلية الفاعل الأساسي ان لم نقل الوحيد في تنفيذ البرامج التنموية التي تعتمدها الدولة فيجب علينا التعرف على خصوصية الجماعات المحلية الجزائرية وعلاقتها وكيفية نشاطها في العملية التنموية والأطر القانونية التي تعمل وفقها، ومن اهم العراقيل التي تواجهها ما يلي:

أولا: خصوصية الجماعات المحلية:

تمثل الجماعات المحلية في الجزائر من خلال هيئتان حدداهما الدستور الجزائري وهما البلدية والولاية

أ-البلدية: عرفها قانون 11-10 البلدية في مادته الأولى على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

ب-الولاية: وهي جماعة إقليمية تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة فهي دائرة إدارية غير الممركزة للدولة. فالجماعات المحلية تعتبر فضاء اقليميا لتنفيذ السياسات العمومية التنموية والتضامنية فهي همزة وصل بين المجتمعات المحلية والحكومة المركزية فهي تسعى بالتنسيق مع الدولة لإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا تحسين وترقية الإطار المعيشي للمواطنين، وذلك عن طريق تدخلها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

فقد أصبح من الضرورة التوجه نحو نظام الجماعات المحلية للعديد من الأسباب الداخلية الخاصة بالدولة، وأسباب خارجية دولية تتعلق بالعيش داخل مجتمع دولي، وكذا تزايد عدد السكان ادى الى التفاوت بين الأقاليم هذا ما يتعارض مع مبادئ العدل و المساواة، الديمقراطية، مبادئ الرشادة والحاكمة وبالتالي انخفاض معدل التطور التكنولوجي والثورة التقنية.

للجماعات المحلية الجزائرية خصائص عديدة تتمثل في :

اللامركزية: من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها" اللامركزية الإدارية اللامركزية الوظيفية اللامركزية الاقتصادية، وهي تعني توزيع والمهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية البلدية والولاية" مع خضوعها المستمر لرقابة السلطات المركزية.

الاستقلالية المالية: حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية لتسير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع. (سلامي، صفحة 413)

الشخصية المعنوية: هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فيصبح لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخولة لها من طرف القانون

الاستقلالية الإدارية: بمعنى اكتساب البلدية والولاية استقلالية للقيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المهنية التي أحدثت من أجلها في الأصل، وهي تعنى بذلك توزيع المهام الإدارية على الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية. (سلامي، صفحة 414)

ثانيا: دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية:

تختلف مجالات تدخل الجماعات المحلية في عمليات التنموية باختلاف الحاجيات الفردية والعامة للساكنة على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والصحية ..

كما تضطلع الجماعات المحلية في الجزائر بكل عمليات التحضير والتنفيذ لكل البرامج والمخططات البلدية للتنمية. حيث تحضر البرامج التنمية المحلية للبلدية وفق ما يلي:

أولا: دراسة ملائمة النشاطات: وتعد هذه الخطوة من اختصاص المجلس الشعبي البلدي، الذي يقوم بتقدير ودراسة ملائمة النشاط او البرنامج المراد القيام بها حسب احتياجات سكان إقليم البلدية وفق الوضعيات ذات الأولوية وكذا التنسيق بين البرنامج وتوافقها مع مشاريع البلدية الأخرى في إطار التوجهات الوطنية، مع مراعاة خصوصية البلدية.

ثانيا: اعداد وتحضير برامج التنمية المحلية: ويكون ذلك بعد جملة من الدراسات السابقة، من خلال التعرف على المحيط البشري والمادي للإقليم، عن طريق بنك المعلومات الإحصائية الموجود على كل مستوى الولاية، كما يحدد الوعاء العقاري الذي سيقام عليه كل مشروع التنموي ودراسة تأثيره على النسيج العمراني لهذه البلدية، وذلك من خلال:

- تحديد قائمة المشاريع المقترحة بالتنسيق مع المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع والتأكد من توفر قطع الأرضي واثبات ملكيتها.

- عرض الاقتراحات على لجنة الدائرة للمصادقة عليها ومن ثم تقديم البرامج للمجلس الولائي لضمان التكامل مع باقي البرامج (ليندة، 2019)
- اعداد البطاقات التقنية للمشاريع المقبولة وتسجيلها من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتبليغها للبلديات عن طريق الوالي.
- تنفذ وتطبق برامج التنمية المحلية عن طريق مصالح البلدية من خلال اختيار المتعاقد او مقاول يتكفل بالإنجاز حسب ما ينص عليه قانون الصفقات العمومية، ثم متابعة سير المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا،
- تقديم تقارير لعمليات انجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية، من اجل تمكينهم من تسيير تقديرات الاعتمادات المالية ودفعها سنويا.
- استلام المشروع بعد الانجاز الاشغال ثم رفع التحفظات، وتسليم شهادة المطابقة وإقفال العملية على أساس بطاقة الإقفال.

وتحتاج المجالس الشعبية البلدية من أجل تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية وموارد مالية، حتى تتمكن من القيام بتنفيذ برامجها التنموية المحلية، حيث يعتبر التمويل العنصر الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتنموي المحلي للبلدية. وتنقسم الموارد المالية للجماعات المحلية إلى قسمين:

أ— الموارد المالية المحلية :تشكل الموارد المالية المحلية للبلدية بشكل أساسي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداخيلها والهبات والوصايا وغيرها.

ب— الموارد المالية المركزية :هي تلك المبالغ المالية التي تدعم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، وكذا نفقات المجالس الشعبية البلدية التي تساعدها في القيام ببعض برامجها التنموية، وتعتبر مصادر التمويل المركزي وسيلة مهمة جدا في تمويل مشاريع التنمية المحلية للجماعات المحلية. (وهيبة)

ثالثا: عوائق التنمية في الأقاليم المحلية

تعاني الجماعات المحلية في أداء دورها المتمثل في التنمية المحلية على وجه الخصوصالى معيقات وعراقيل كثيرة سياسية كانت او اقتصادية وإدارية يمكن تلخيصها فيما يلي:

العوائق السياسية:

- يعتبر ضعف المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية وقلة إقبال المواطنين على الانتخابات المحلية اهم عائق يواجه التنمية في أي بلد.
- توقيف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية يسبب المشاكل والاختلافات السياسية داخل المجالس المحلية
- تدني مستوى أداء الأحزاب في قيامها بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد السياسي وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية
- انعدام الاستقرار السياسي في فترة التسعينيات ومركزية صنع السياسات العامة وحصر الأهداف في يد السلطة المركزية
- غياب التطبيق الفعلي للامركزية الإدارية للمساهمة في تحقيق التنمية الفعلية

- الانفراد بالحكم وغياب التداول السلمي على السلطة
- ظهور الانشقاقات والنزاعات الصراع على السلطة وإهمال الدور الرئيسي لهذه المجالس
- انهيار البنى التحتية لبعض البلديات بسبب تدهور الوضع الأمني خلال فترة العشرية السوداء

العوائق الإدارية:

- تفشي البيروقراطية ومختلف أشكال الفساد الإداري
- غياب الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات الغير مسؤولة ونقص أسس ومعايير الأداء وعدم توفر أنظمة الحوافز
- ضعف سيادة القانون وإساءة استخدام السلطة واستغلالها في نفس الوقت عدم المحافظة على سرية العمل
- بطء الإجراءات وتعقدها في تقديم الخدمات (انزارن، صفحة 373)

العوائق الاقتصادية:

- يعتبر المورد المالي حجر اساس اي نظام حكم محلي فعال، وعليه فان درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية يقاس بمدى قدرتها المحلية على توفير التمويل المالي اللازم لبرامجها الخدماتية، وتنفيذ سياساتها التنموية.
- كما ان تبعية النظام الضريبي المحلي للسلطة المركزة من خلال القيود المفروضة عليها والرقابة الوصائية المستمرة وتحديد معدلات الضرائب من طرف المركز وتحصيلها من طرف أجهزة الدولة، كما ان ظاهرة التهرب الضريبي والامتناع عن دفع الضريبة والتحايل على إدارة الضرائب وعدم التصريح برقم الأعمال الفعلي يؤثر على نجاح وفعالية عملية التحصيل الضريبي
- ضعف المصادر الجبائية المحلية في تمويل الميزانية المحلية وعدم تساوي الموارد المحلية بين الجماعات المحلية، بسبب عدم وجود معيار معين ومحدد لتوزيع الضرائب والرسوم،
- تمركز بعض النشاطات الصناعية والتجارية في بعض الولايات على حساب ولايات أخرى
- التطور السريع للنفقات أدى إلى تزايد الأعباء مقابل ضعف عائدات المحلية أثقل كاهل بعض البلديات و
- انعدام وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض الولايات والبلديات أدى الى تخلف النظام المصرفي بمختلف مؤسساته وغياب شبه كلي للأسواق والأوراق المالية

معوقات اجتماعية:

يمثل العامل البشري عاملا مؤثر و مهم جدا في مجال عملية التنموية بصفة عامة والتنمية المحلية بدرجة خاصة باعتباره المنفذ والمستفيد من هذه البرامج لكن في بعض الحالات يكون عامل تعطيل وتشويه العملية التنموية، ويعود ذلك الى ضعف روح المواطنة و الوعي والابتعاد عن كل اشكال المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات وعدم اعطاء الأولية لمطالبه واحتياجاته الخاصة مقابل تعميم بعض السياسات العامة غير المجدية على كل ربوع الوطن (باية، 2021) .

التنمية المحلية من منظور برنامج دعم قدرات الفاعلين المحلين كابدال

1.3 استراتيجية كابدال لتحقيق التنمية المحلية في البلديات النموذجية:

يعتمد برنامج كابدال في عمله على دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، تحت اشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة العمرانية، يشترك في تمويله الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

حيث أسهمت الجزائر ب 2.839.320 يورو والاتحاد الأوروبي ب 7.700.000 يورو وبرنامج الأمم المتحدة ب: 190.000 يورو. يسعى هذا البرنامج الى تهيئة كل الظروف الملائمة لبلوغ حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين مبنية على الشفافية والمشاركة، طبقت هذه المقاربة على عشر بلديات نموذجية عبر الوطن والتي تم اختيارها وفق تنوعها الثقافي و الاقتصادي و السياحي والاجتماعي و هي بلدية : لخروب ولاية قسنطينة ، بلدية بني معوش ولاية بجاية ،بلدية تيقزيرت ولاية تيزي وزو، بلدية جميلة ولاية سطيف ، بلدية أولاد عبد القادر ولاية الشلف ، بلدية الغزوات ولاية تلمسان ، بلدية مسعد ولاية الجلفة ، بلدية بابار ولاية خنشلة ، بلدية تيميمون ولاية ادرار ، بلدية جانت ولاية اليزي .من اجل استنتاج الأطر والممارسات التشاركية الجيدة على مستوى التسيير العمومي المحلي وتثمين القدرات والإمكانيات التي تزخر بها كل بلدية وتحسين الظروف المعيشية فيها ومن ثمة تعميم مبادئ التجربة على جميع بلديات الوطن (طواولة)

يضم برنامج كابدال مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية

الإدارة المحلية: ممثلة بالبلدية كونها الوحدة الاساسية للإدارة المحلية بالجزائر، أين أُخذت عشر بلديات نموذجية للاستفادة من المشروع وقياس مدى نجاحه

القطاعات المختلفة: وتضم كل القطاعات الوزارية كالتعليم العالي ممثلة في الجامعات، التكوين المهني، الغرف الفلاحية، الغرف تجارية والحرفية...الخ

المتعاملين الخواص وهيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة على المستوى المحلي

المجتمع المدني: الجمعيات والمنظمات الناشطة محليا.

المواطنين: وهم اهم فاعل باعتباره المنفذ والمستفيد المباشر من التنمية المحلية

يعتمد البرنامج لتحقيق أهدافه على دعم عصرنة الإدارة لخلق مداخيل ومناصب شغل مستدامة، وذلك من خلال تسليم جزء من المهام المنوط بها في شكل مشاريع مصغرة منها الجمعيات والمؤسسات الصغيرة، بما يحسن ويطور قدرات الفاعلين المحليين من أجل تحفيز التنمية المحلية والحصول على خدمات عمومية ذات جودة .وقد اعتمد على جملة من المحاور تمثلت في :

الديمقراطية التشاركية: يتمكن من خلالها إشراك جميع المواطنين، لا سيما الشباب والمرأة بحيث يكون لهم دور مركزي في صناعة واتخاذ القرارات المحلية.

التنمية الاقتصادية المحلية: يسعى البرنامج من خلال مخططات البلدية من الجيل الجديد الى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خاصة ما يتعلق بخلق مناصب شغل جديدة ومداخيل مستديمة للمواطنين.

عصرنة المرفق العمومي: وذلك من خلال تبسيط الخدمات الإدارية على المستوى المحلي أو البلدي

تسيير المخاطر: مواجهة الكوارث بكل أنواعها محليا، وابتكار آليات جديدة للإنذار المبكر، وأخذ كل الاحتياطات، وذلك بمشاركة جميع الفواعل، مع إمكانية اشتراك مجموعة من البلديات (ذات المخاطر المشتركة) (القادر، 2022، صفحة 114)

ولقد صمم برنامج كابدال منهجية للتخطيط معتمدة في إطار معياري جديد لإعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، حيث يعتمد فيها على تكريس الرؤية التنموية لمستقبل كل بلدية بمشاركة كل الفاعلين المحليين يتم حشد المورد وتحديد الخطط لتنفيذ الرؤية التنموية المخطط لها حيث و اعداد المخطط البلدي للتنمية بطريقة تشاركية مع اهتمام خاص بالنساء وفئة الشباب، يتميز هذا المخطط بالطابع التكاملي لجميع جوانب الاقتصادية والاجتماعية ومتعدد القطاعات والمستويات وذلك لضمان التنسيق في الخطط والأدوات.

فهو يشكل أداة استراتيجية إقليمية للتخطيط تعرض رؤية التطور المستقبلي للبلدية في سبيل تحقيق التنمية المحلية، تنقسم وظائف هذا المخطط الى ثلاث اقسام: تطوير الإقليم، تخطيط وتنظيم الفاء الإداري، تعبئة الفواعل لتحقيق التنمية المحلية (منيرة، 2022، صفحة ص 89)

2.3 التنمية المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كبدال:

تم رسميا تطبيق برنامج كابدال سنة 2017، وفي أقل من شهر عن إعلان انطلاق تنفيذه، عقدت ورشات عمل محلية للبلديات العشر النموذجية من طرف السلطات المحلية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية برعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك في الفترة الممتدة بين 22/02/2017 و08/04/2017، هدفت هذه الورشات التعرف على الفاعلين المحليين الأساسيين للبلديات النموذجية.

وبعد سنة من انطلاق البرنامج، عرف تطبيقه مجموعة الانشطة وورشات وفعاليات لتحديد آليات تنفيذ المشروع والتي نذكرها فيما يأتي:

أ-التشخيص الإقليمي التشاركي: يعتبر أول خطوة لتنفيذ برنامج كابدال وهو بمثابة وصف للحالة الراهنة للبلديات النموذجية وتقييم حال الحكامة وطرق تسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وادارة المخاطر البيئية.

يتولى القيام بهذه العملية فريق من الخبراء تنتمون الى المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل السكان والتنمية تحت إشراف وحدة تسيير مشروع (كابدال) .وهو بذلك مرجعية لقياس التقدم الذي آ لت إليه البلديات في الواقع الملموس بفضل برنامج كابدال

ب-خريطة منظمات المجتمع المدني :تبعا للمعلومات الواردة في التشخيصات الإقليمية التشاركية، قدم برنامج كابدال رفقة خبراء وطنيين دراسة رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية وتقييم كفاءتها، ما يسمح بمعاينة الوضعية القاعدية لهذه المنظمات وتحديد احتياجاتها من أجل دعمها. وتبين الدراسة تصنيف هذه الجمعيات والمنظمات ونسب تمثيلها وطريقة وتنظيمها عملها وكيفية مشاركتها للسلطات المحلية .ومن هنا يتمكن البرنامج من التعرف على نقاط القوة والضعف التي تميز هيئات المجتمع المدني في هذه الأقاليم.

ج-المشاريع المحفزة للتنمية المحلية: يصب كابدال جزءا كبيرا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية، ودعم قدراتها عن طريق تعزيزها بأنشطة التكوين النظري وفق منهجية "التعلم عن طريق الممارسة". يقدم هذا الدعم جزئيا من خلال مشاريع نموذجية صغيرة من شأنها تلبية

المطالب الأولوية والاستراتيجية في إطار التخطيط الاستراتيجي التشاوري وآليات التنسيق المستحدثة بموجب برنامج (كابدال) .وفي نفس السياق، تقوم المصالح المركزية للدولة بالتوازي مع السلطات المحلية وفريق كابدال وجمعيات ولائية ووطنية يتم اختيارها.

د-مخططات بلدية للتنمية: تدعم السلطات المحلية والهيئات الاستشارية المحلية في عملية "التخطيط"، يضطلع البرنامج بإعداد دليل منهجي وكتيبات عملية لإعداد المخطط الوطني عام للتنمية، ما يسمح لكل الفواعل بالمشاركة الكاملة والفعالة في التخطيط الاستراتيجي المحلي .كما ان مخططات التنمية من "الجيل الجديد" لن تقتصر على وضع قائمة مشاريع أو برامج ذات أولوية للبلدية فقط، بل يتعين عليها تبني رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة، تعتمد من خلال طريقة تشاركية ووفق أهداف توافقية مشتركة لتحديد مستقبل البلدي، وبالتالي فان وضع برنامج شامل حول مشاريع التنمية في البلديات يهدف إلى القضاء على فوضى المشاريع وإهدار المال العام في مجالات لا فائدة منها، فضلا عن إعداد مخططات على المستوى المتوسط والبعيد تضم قائمة الأولويات التي تحتاجها كل منطقة

هـ -مخطط تكوين الفاعلين المحليين في مجال الحكامة التشاورية: شرع برنامج (كابدال) بتنفيذ "مخطط تكوين في الحكامة المحلية التشاورية" لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين (منتخبين وإطارات الإدارة المحلية) وكذا منظمات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشر. كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات لتفعيل دورهم المهم في ريادة الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المحلي والمنتخبين المحليين، وسعيا لاستدامة مقاربة وتعميمها على البلديات الأخرى عبر التراب الوطني سيتم تكوين مدربين وطنيين للاستفادة من تكوين نظري واخر تطبيقي لتمكينهم مستقبلا من تكوين الفاعلين المحليين اخرين للبلديات النموذجية بمرافقة خبراء دوليين (طواولة، صفحة 128،127)

وقد حقق البرنامج جملة من النتائج يمكن ذكر منها ما يلي:

-تطوير مقاربة تهتم بمشاركة المواطنين في التخطيط الاستراتيجي والمحلي ومتابعة وتجسيد ومتابعة برامج التنمية المحلية، وهذا بغية الوصول إلى إنشاء حكامة محلية تشاورية شفافة مهتمة باحتياجات وتطلعات مواطنيها، من خلال إبرام مواثيق المشاركة المواطنة بين المجالس الشعبية البلدية وباقي الفواعل الشريكة

-يعمل برنامج كابدال على تنسق وبرمجة لقاءات تشاورية اقليمية، وقد أطلق هذا برنامج حاضنة لمشاريع جمعوية سيتم تنفيذها على مستوى البلديات النموذجية لجمعيات تنشط في مختلف المجالات مثل الحرف، والتراث، والزراعة، والسياحية، والمقاولاتية...الخ، أو تلك التي تعمل على تعزيز فئات اجتماعية معينة، خاصة منها النساء والشباب

-إطلاق دراسة لوضع خارطة المجتمع المدني وتقييم قدرات الجمعيات المحلية

-القيام بدراسة خاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية بفضل مشاركة العديد من الفاعلين المنتخبين والجمعيات وموظفي الإدارة وكذا المواطنين.

-يقوم مشروع كابدال بتعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة فئتي الشباب والنساء بالنسبة للمنتخبين، الإدارة المحلية، المجتمع المدني، المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون من أجل تنمية بلدياتهم، حيث تعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها في الجزائر وتهدف لتنفيذ مخطط تسيير المشترك بين السلطات العمومية والمجتمع المدني من أجل التنمية المحلية (القادر، 2022، صفحة 720)

قد يبدو هذا المسعى معقدًا وبطيئا في تنفيذه ولا يقدم نتائج ملموسة على المدى القصير، ما قد يثني من عزيمة بعض الأفراد أو المنظمات ومع ذلك فإنه يسمح في نهاية المطاف بتطوير ثقافة الحكامة المحلية وذلك باعتماد آلي ومنتظم للمبادئ والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والأخلاقية للتنمية المحلية. (كابدال، 2018)

3.3 تقييم تجربة كابدال ومقومات تعميمها

1.3.3 تقييم تجربة كابدال

اختتم برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين عمله في 14 ديسمبر 2023 في ورشة عمل مشتركة ضمت مختلف الشركاء الاجتماعيين ، تم من خلالها تقييم انجازاته منذ انطلاقه، يمكن تلخيص بعض نتائجه فيما يلي:

- تمكن برنامج كابدال من التأثير الواضح على القانون المتعلق بالبلدية يظهر ذلك من خلال احداث هيئة استشارية دائمة في المجالس البلدية يشارك فيها كل مكونات المجتمع المدني، إعادة تأهيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية اين يجب رسم الخطوط العريضة الواجب اتباعها، كما اقترح البرنامج ضرورة ادراج جانب الوقاية من المخاطر في قانون البلدية والولاية (العمرانية، 2023)
- اما فيما يتعلق بنشاط الجمعيات والمجتمع المدني فقد قام البرنامج بتشخيص وتقييم خارطة المجتمع المدني وكذا تحفيز المواطنين على الانخراط في جمعيات وتقديم التمويل والتدريب اللازم حسب نشاط كل جمعية عبر تقديمه لحاضنة مشاريع جمعوية تم تنفيذها في البلديات النموذجة، ما أثر بالإيجاب على رغبة المواطنين في المبادرة والانتماء للنشاطات الجمعوية
- تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال اشراك المواطنين في التخطيط الاستراتيجي المحلي وتنفيذ المشاريع التنموية بهدف تحقيق حكامة محلية تشاورية شفافة تحقق طموح مختلف الفاعلين المحليين
- تقديم كم معرفي هام لموضوعات الحكامة والتسيير العمومي وعصرنة الإدارة المحلية والخدمات وكذا وضع بصمة ملموسة على نمط تسيير والتنمية الاقتصادية في البلديات النموذجية. (مليكة، 2025، صفحة 259)

2.3.3 مقومات تعميم تجربة كابدال -

في حين يبقى تعميم برنامج كابدال على باقي الأقاليم المحلية قائما على مدى فاعليته في الأقاليم النموذجية ويحتاج الى قدر كبير من الوعي بالمهام التي أُنشأ من أجلها، أي أنه يجب أن تكون هناك إدارة محلية فعلية مستوعبة لمهامها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها المحليين، والى تنظيمات مجتمع مدني تمثل فعلا كافة شرائح المجتمع تمثلا يهتم بتحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها. ومن خلال ما سبق يمكن ذكر بعض النقاط التي تسهم في تسهيل عملية تعميم مبادئ هذا البرنامج منها:

يعتمد حسن سير وتنفيذ هذه التجربة على صدق الإرادة السياسية، وكذا الفهم الصحيح من طرف الجميع (المجتمع، الإدارة المحلية، الخواص، أفراد المجتمع المدني، والإدارة المركزية) لهدف التجربة بعيد المدى.

- إن إمكانية تعميم تجربة كابدال يعتمد اساسا على قدرة هذه الفواعل على الأداء بجودة عالية من جهة، ومدى استيعاب كل الفواعل لأهمية التفاعل الإيجابي بينهم لتحقيق أهداف كل منهم، والتي لا تتعارض في جوهرها مع تحقيق أهداف الأطراف الاخرى.
- ضرورة تكييف التجربة وفق المقتضيات البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة بجميع مقوماتهما
- تحيين النصوص القانونية والتنظيمية التي توضح طرق العمل وتحدد العلاقة بين الأطراف.
- تسهيل التواصل الفعال بين كل الأطراف، والسماح بهامش حركة أكبر في اتخاذ القرار للإدارة المحلية.

إن إدراك الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة ومراعاة خصوصيتها هو الموجه الحقيقي لمجالات الشراكة المثمرة، وبالتالي فإن نجاح هذا البرنامج في كل بلديات الوطن يحتاج إلى خلق البيئة المناسبة له لأنه في الحقيقة وليد بيئة متخمة بالديمقراطية التمثيلية، بل يعتبر خطوة أخرى في التطور التراكمي نحو تحقيق ديمقراطية تشاركية وهو ما يصعب نجاحه في بلديات الجزائر لأنها فالحقيقة مازالت عاجزة عن تحقيق اساسيات الديمقراطية التمثيلة. (القادر، 2022، صفحة 722)

خاتمة:

من خلال ما سبق التطرق اليه في الدراسة نجد ان المبادئ التي جاء بها برنامج كابدال تعد لبنة أساسية لتحقيق تنمية محلية فعلية قائمة على التشاركية والشفافية، وهو ما ظهر في نتائج اعمال ورشاته وتاثيره الإيجابي على واقع البلديات النموذجية منذ بدايته سنة 2017 الى غاية اختتامه سنة 2023 ، ورغم ما قدمه برنامج كابدال في الواقع الا انه تعرض لبعض العراقيل و التحديات يمكن اقتراح توصيات لتجاوزها و من اجل تحقيق نتائج افضل في كل بلديات الوطن يمكن تلخيصها فيما يلي (محمد، صفحة ص 53).

- تحديد الصياغة القانونية للنصوص المكرسة للديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن فيها بشكل واضح ودقيق، وأن تحتوي على الضمانات الكافية لتفعيله على أرض الواقع .
- إضفاء طابع الإلزامية في إعمال آليات إشراك المواطن وتعزيزها بآليات أخرى سبقت إليها دول أخرى ومن بينها آلية النقاش العام والاستفتاء الإداري تقديم الملتمسات والعرائض، مع ضرورة تأطيرها قانونيا وتسهيل استعمالها وتوفير المناخ المناسب لتنفيذ ومراقبة مدى تطبيقها من الناحية العملية.
- تقليل التعقيدات الإدارية والتوجه نحو العمل بالرقمنة والتكنولوجية الحديثة من أجل تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل حصوله على المعلومة، وتمكينه من إبداء آرائه، واقتراحاته.
- لابد من وجود إرادة سياسية حقيقية تشجع المجتمع المدني على المشاركة والاستفادة من الكفاءات الوطنية وإرساء ثقافة الإنصات للمواطن لدعم الثقة لديه من خلال إعداد برامج تساعد على تكوين الوعي
لديه، وفتح ورشات يساهم فيها بشكل مباشر مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوصل إليها.
- تكثيف الحملات التوعوية باستخدام مختلف وسائل الاعلام لتوضيح أهمية العمل المشترك
- ضرورة تكامل جهود الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع التركيز على الشفافية والابتكار
- التقييم المستمر والتغذية الرجعية من المستفيدين لضمنان تطوير مبادئ البرنامج بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرجوة

- المرونة في مواجهة الأزمات مثل الحروب، الازمات السياسية والاقتصادية والمالية عبر آليات دعم مرن.

المصادر والمراجع:

أسماء سلامي. (بلا تاريخ). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الشريعة و الاقتصاد*.

اصدار كابدال. (جوان, 2018). دليل منهجي لاعداد مخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد .

امينة طواولة. (بلا تاريخ). برنامج دعم القدرات الفاعلين المحلين كابدال : خطوة نحو الديمقراطية التشاركية و التنمية المستدامة ، ،المجلد الثاني ،العدد 3. *مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، 02*.

أونيسي ليندة. (جوان, 2019). المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية ،، العدد التاسع، جوان،2019 ،جامعة باتنة ،الجزائر. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*.

برابح محمد. (بلا تاريخ). مكانة الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة بالجزائر. *مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات*.

بن ناصر وهيبة. (بلا تاريخ). ،التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية ، ،العدد. *مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية*.

بوكروح زهيرة ،بلعيد منيرة. (2022). المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد ،رهان برنامج كابدال لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،المجلد 07 العدد03،سبتمبر 2022. *مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 07*.

حجاج خديجة ، حجاج مليكة. (20 افريل, 2025). برنامج كابدال : شراكة ثلاثية من اجل تعزيز الديمقراطية التشاركية و النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر. (العدد01)، صفحة 259.

حمر عين ربيع،عبدالعالي عبد القادر. (2022). برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر ،،المجلد 14 ،العدد 01 ،2022. *مجلة افاق علمية، 14*.

خنفري خيضر. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق. *اطروحة دكتوراه* . كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة الجزائر 03.

عبد الجليل دلالي ،عبد القادر باية. (2021). ،التضامن المالي بين الجماعات المحلية كالية لتمويل التنمية المحلية المستدامة. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 07*.

علواني عمار. (جوان, 2019). التنمية المحلية : الاهداف و السياسات ،مقاربة نظرية. *المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية و المالية*.

مخالدي يحي. (2022). ،برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على الحد من ظاهرة الفقر. *المجلة الجزائرية الاقتصاد و التسيير، 16*.

مهدية بن طيبة. (2016). دور التعون بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية العفرون –البليدة . *مجلة ايزا للبحوث العلمية و ادراسات ،المركز الجامعي ايليزي* .

ناصر فتحي. (2020-2021). اشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الاقلمة، أطروحة دكتوراه . جامعة باتنة الجزائر .

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (21 12, 2023).
.https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/8
وليد بولغب. (2018). ،التنمية المحلية في الجزائر . *مجلة ليليزا للبحوث و الدراسات* .

References :

Asmā' Salāmī. (bi-lā Tārīkh). Dawr al-jamā'āt al-Maḥallīyah fī taḥqīq al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Jazā'ir. Majallat al-sharī'ah wa al-iqtiṣād.
Iṣdār kābdāl. (Juwān, 2018). Dalīl manhajī li-I'dād mukhaṭṭaṭ al-Baladī lil-Tanmiyah min al-Jīl al-jadīd.
Amīnah ṭwāwlh. (bi-lā Tārīkh). Barnāmaj Da'm al-qudrāt alfā'lyn almḥlyn kābdāl : Khaṭwah Naḥwa aldymfrāṭyh altshārkyh wa al-tanmiyah al-mustadāmah,, al-mujallad al-Thānī, al-'adad 3. Majallat al-qānūn al-dustūrī wa al-mu'assasāt al-siyāsīyah, 02.
Ūnīsī lyndh. (Juwān, 2019). al-mukhaṭṭaṭ al-Baladī lil-Tanmiyah wa-dawruhu fī Tanmiyat al-baladīyah,, al-'adad al-tāsi', Juwān, 2019, Jāmi'at Bātnah, al-Jazā'ir. Majallat al-bāḥith lil-Dirāsāt al-Akādīmīyah.
Brābḥ Muḥammad. (bi-lā Tārīkh). Makānat al-jamā'āt al-Maḥallīyah fī al-tanmiyah al-Maḥallīyah al-mustadāmah bi-al-Jazā'ir. Majallat al-Idārah wa al-tanmiyah lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt.
Ibn Nāṣir Wuhaybah. (bi-lā Tārīkh)., al-tamwīl al-maḥallī wa dawruhu fī 'amalīyat al-tanmiyah al-Maḥallīyah,, al-'adad. Majallat al-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah.
Bwkrwḥ Zuhayrah, Bal'īd Munīrah. (2022). al-mukhaṭṭaṭ al-Baladī lil-Tanmiyah min al-Jīl al-jadīd, Rihān Barnāmaj kābdāl li-taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir, al-mujallad 07 al'dd03, Sibtambir 2022. Majallat al-'Ulūm al-qānūnīyah wa al-ijtimā'īyah, 07.
Ḥajjāj Khadījah, Ḥajjāj Malīkah. (20 Afrīl, 2025). Barnāmaj kābdāl : sharākat thulāthīyat min ajl ta'zīz al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh wa al-nuhūḍ bi-al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir. (al'dd01), ṣafḥah 259.
Ḥumr 'Ayn Rabī', 'bdāl'āly 'Abd al-Qādir. (2022). Barnāmaj kābdāl lil-sharākah al-Dawlīyah li-taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah bi-al-Jazā'ir,, al-mujallad 14, al-'adad 01, 2022,. Majallat Āfāq 'ilmīyah, 14.
Khnfry Khayḍar. (2011). tamwīl al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir wāqi' wa Āfāq. aṭrwḥh duktūrāh. Kullīyat al-'Ulūm al-iqtiṣādīyah, al-Jazā'ir : Jāmi'at al-Jazā'ir 03.
'Abd al-Jalīl dalālī, 'Abd al-Qādir Bāyah. (2021)., al-Taḍāmun al-mālī bayna al-jamā'āt al-Maḥallīyah kālyh ltmwyl al-tanmiyah al-Maḥallīyah al-mustadāmah. Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah al-muqāranah, 07.
'Alwānī 'Ammār. (Juwān, 2019). al-tanmiyah al-Maḥallīyah : al-ahdāf wa al-Siyāsāt, muqārabah Naẓarīyat. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Abḥāth al-iqtiṣādīyah wa al-mālīyah.
Mkhāldy Yaḥyá. (2022)., Barnāmaj al-in'āsh al-iqtiṣādī fī al-Jazā'ir wa atharuhā 'alá al-ḥadd min Ẓāhirat al-faqr. al-Majallah al-Jazā'irīyah al-iqtiṣād wa al-tasyīr, 16.
Mahdīyah ibn Ṭaybah. (2016). Dawr alt'wn bayna al-baladīyāt fī taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah-drāsh ḥālat bldbh al'frwn-ālblydh. Majallat ayzā lil-Buḥūth al-'Ilmīyah wa adrāsāt, al-Markaz al-Jāmi'ī aylyzy.
Nāṣir Fatḥī. (2020-2021). ishkālīyat al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Sharq al-Jazā'irī taḥlīl ḥawla fikrat al-aqlamah, uṭrūḥat duktūrāh. Jāmi'at Bātnah al-Jazā'ir.
Wizārat al-dākhilīyah wa al-jamā'āt al-Maḥallīyah wa al-Tahyi'ah al-'umrānīyah. (21 12, 2023). https : / / www. interieur. gov. dz / index. php / ar / 8.
Walīd bwlghb. (2018)., al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir. Majallat lylyzā lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt.